

العنوان:	ارتباط الصوائت بالسمع والرؤية
المصدر:	مجلة كلية الآداب
الناشر:	جامعة أسوان - كلية الآداب
المؤلف الرئيسي:	أحمد، عبدالله قرني
المجلد/العدد:	7ع
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2020
الشهر:	إبريل
الصفحات:	203 - 218
رقم MD:	1282050
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	اللغة العربية، النحو العربي، القراءات القرآنية، اللسانيات الصوتية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1282050

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الإلكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.



للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

أحمد، عبدالله قرني. (2020). ارتباط الصوائت بالسمع والرؤية. مجلة كلية الآداب، ع2037 ،
- 218. مسترجع من <http://1282050/Record/com.mandumah.search/>

إسلوب MLA

أحمد، عبدالله قرني. "ارتباط الصوائت بالسمع والرؤية." مجلة كلية الآداب ع7 (2020): 203
- 218. مسترجع من <http://1282050/Record/com.mandumah.search/>

© 2025 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الإلكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

ارتباط الصوائت بالسجع والرؤية

إعداد

عبدالله قرني أحمد

ملخص البحث بالعربية

يتناول البحث قضية الروم والإشمام ، وعلاقتها بالسمع والرؤية ، موضحاً أوجه الوقف على أواخر الكلم ، وأقسامه . ومذهب البصريين ، والكوفيين في هذه القضية ، وموقف القراء من الأخذ بالروم والإشمام . ثم يبين لنا جواز الإشمام مع الإدخال ، والوقف على المشدد .

ABSTRACT

The research deals with the issue of run and Imam , their relationship with hearing , and vision , explaining the aspects of the end of the endowment on the end of the speech and its divisions ,the doctrine of the Basrien and the Kufin in this case , and the position of the readers on the introduction of the run and the Imam , then shows us the permissibility of imam with insertion , and the endowment for the aggravated.

المقدمة :

الحمد لله رافع أهل كتابه ، ومنفذ عباده من سطوة عذابه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، المنتزه في سمائه ، والعلي بكبرياته . ونصلي ، ونسلم ، ونبارك على أشرف بشر أرسل ، بأشرف كلام أنزل .

أما بعد : هناك ما يسمى في اللغة بأصوات اللين ، وهي الألف الساكنة المكسور ما قبلها ، والواو الساكنة المضموم ما قبلها ، والياء الساكنة المكسور ما قبلها ؛ وتسمى أيضاً بالحركات الطويلة ؛ وهذه الحروف لها أبعاد ، وهي : الفتحة وتسمى بالألف القصيرة ، والضمة تسمى بالواو القصيرة ، والكسرة ، وتسمى بالياء القصيرة . وكل هذا يندرج تحت مسمى (الصوائت) .

أما ما يسمع ويرى منها ، فالمقصود به (الروم والإشمام) فما اختص بالسمع فهو الروم ، وما اختص بالرؤية فهو الإشمام ؛ وسأعرض هذا بالتفصيل . ويدور البحث حول عدة محاور ، وهي كالآتي :

المحور الأول - علل الروم والإشمام

وفيه حد الروم والإشمام ، وأوجه الوقف على أواخر الكلم ، وأقسامه .

المحور الثاني - مذهب الكوفيين في الروم والإشمام

يتحدث عن مذهب الكوفيين ، والبصريين في الروم والإشمام ، وموقف القراء من الأخذ بالروم والإشمام ، ومواضع استعماله في الحركات .

المحور الثالث - الجواز ، والامتناع لكلا الوجهين

يتضمن هذا المحور جواز الإشمام مع الإدخال ، والوقف على المشدد ، والخلاف بين النحاة ، وأصحاب القراءات في حقيقة الروم والإشمام .

المحور الأول : علل الروم والإشمام

أولاً - حد الروم والإشمام :

عرفه مكّي القيسي قائلاً : « فالروم إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة ، يسمعا الأعمى والإشمام : إتيانك بضم شفتيك لا غير ، من غير صوت »^(١)

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكّي القيسي ، ج١ ، ص ١٨٧

وعرفه البعض بأنه: "إضعاف الصوت بالحركة، وذهاب معظمها، والنطق ببعضها (١).

والإشمام: ضم الشفتين، وتهيئتها للنطق من غير استعمال شيء من الصوت (٢). ويقول الإمام الداني: "وأما المرام حركته من الحروف عند الوقف أو في حال الوصل، فحقه أن يضعف الصوت بحركته، ولا يتم النطق بها، ويذهب بذلك معظمها، ويسمى لها صوت خفي (٣).

وأما المشم من الحروف في حال الوصل أو الوقف فحقه أن يخلص سكون الحرف ثم يومي بالعضو، وهما الشفتان، إلي حركته ليبدل بذلك عليها من غير صوت خارج إلى اللفظ، وإنما هو تهيئة بالعضو لا غير (٤). والروم: "هو أخذ بعض الحركة، والذاهب منهما أكثر من الباقي؛ والإشمام هو ضم الشفتين بعد سكون الحرف (٥).

وعرفه ابن الجزري بقوله: "وأما الروم فهو عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة؛ وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، وهو عند النحاة: عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي .

وأما الإشمام: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضممة (٦).

(١) شرح الهداية، الإمام المهدي، ج١، ص٧١

(٢) السابق، ج١، ص٧٢، ٧١

(٣) التحديد في الإتقان والتجويد، الإمام الداني، ص٩٦

(٤) السابق، ص٩٦

(٥) الإنشاء في أصول الأداء، ابن الطحان ص٥٠

(٦) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج٢، ص١٢١

ثانيا - أوجه الوقف في كلام العرب (١)

اعلم أن للوقف في كلام العرب أوجها متعددة ، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة (٢) : السكون ، الروم ، الإشمام ، والإبدال ، والنقل ، والإدغام ، والحذف ، والإثبات ، والإلحاق .

ثالثا - أقسام الوقف على أواخر الكلم (٣)

انقسم الوقف على أواخر الكلم ثلاثة أقسام (٤) .
قسم لا يوقف عليه عند أئمة القراءة إلا بالسكون : ولا يجوز فيه روم ولا إشمام ، وهو أربعة أصناف :
أولها - ما كان ساكنا في الوصل نحو : (فلا تنهر ، ولا تمنن ، ومن يعتصم ، ومن يهاجر) .

ثانيها - ما كان في الوصل متحركا بالفتح غير ممنون ، ولم تكن حركته منقولة ، نحو : (لا ريب ، وإن الله ، وآمن) .

ومثال حركة التقاء الساكنين : وقالت اخرج (ضمة التاء) .

ثالثها - الهاء التي تلحق الأسماء في الوقف بدلا من تاء التأنيث ، نحو : (الجنة ، الملائكة ، لعبرة ، قوة) .

رابعها - ميم الجمع في قراءة من حركه في الوصل ووصله ، وفي قراءة من لم يحركه ولم يصله ، نحو : عليهم ، أنذرتهم ، وفيهم ، وعلي قلوبهم) .

والثاني من أقسام الوقف على أواخر الكلم : قسم يجوز فيه الوقف بالسكون وبالروم ، ولا يجوز فيه الإشمام

وهو ما كان في الوصل متحركا بالكسر سواء كانت للإعراب ، أو البناء ، نحو : الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ؛ وكذلك ما كانت الكسرة فيه منقولة من حرف حذف من نفس الكلمة كما في وقف حمزة في نحو : بين المرء ومن شيء ، ومن سوء

(١) لأن الوقف حالتين : ما يوقف عليه ، ومما يوقف به ، وهو المقصود .

(٢) النشر ، ج ٢ ، ص ١٢٠

(٣) على اعتبار الأخذ بالروم والإشمام

(٤) النشر ، ابن الجزري ، ج ٢ ، ص ١٢٢

قسم يجوز الوقف عليه بالسكون، وبالروم والإشمام:

وهو ما كان في الوصل متحركاً بالضم ما لم تكن الضمة منقولة من كلمة أخرى، أو لالتقاء الساكنين، وهذا يستوعب حركة الإعراب والبناء، والحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة فمثال حركة الإعراب: الله الصمد، وحركة البناء، نحو: من قبل، والحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة، نحو: دفع المرء، كما تقدم في وقف حمزة، ومثال الحركة المنقولة من كلمة أخرى: ضمة اللام في (قل أوحى)، ومثال حركة التقاء الساكنين: وقالت اخرج (ضمة التاء) .

رابعا - علل الروم والإشمام:

يقول إمام النحاة: فأما الذين أشموا فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل، وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال؛ وأما الذين لم يشموا فقد علموا أنهم لا يفرقون أبداً إلا عند حرف ساكن، فلما سكن في الوقف جعلوه بمنزلة ما يسكن على كل حال، لأنه وافقه في هذا الموضع. وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال لزمه إسكان على كل حال، وأن يُعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال، وذلك أراد الذين أشموا إلا أن هؤلاء أشد توكيدا (١).

ويقول الإمام مكي القيسي: "اعلم أن الروم والإشمام إنما استعملتها العرب في الوقف لتبين الحركة كيف كانت في الوصل، والفرق بين الوقف على الحركة، والوقف بروم الحركة: أنك إذا وقفت على الحركة تولدت من الفتحة ألف، ومن الضمة واو، ومن الكسرة ياء، وإذا وقفت بالروم لم يتولد منه شيء (٢).

ويقول ابن الجزري: فائدة الإشارة في الوقف بالروم والإشمام هي بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع أو للناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها؛ وكثيراً ما يشتبه على المبتدئين وغيرهم ممن لم يوقفه الأستاذ

(١) الكتاب ج٤ ص١٦٨

(٢) الكشف ج١ ص١٢٢

على بيان الإشارة أن يميزوا بين حركة الإعراب في قوله - تعالى - "وفوق كل ذي علم عليم"^(١) "إني لما أنزلت إلي من خير فقير"^(٢) هل هو بالرفع أم بالجر^(٣) .
ويكمل القول الإمام مكي القيسي، قائلاً: فإن وقفت علي (حينئذ، يومئذ) وقفت بالإسكان، لأن الذي من أجله.

ثم يكمل ويقول: "فأما (غواش، جوار) فأصلها (غواشي، جوار) في الرفع والنصب لا يدخلهما الخفض، ولا التنوين، لأنهما يتعرفان لأنه جمع، ولأنه غاية الجمع ولا نظير له في الواحد، فلما سكنت الياء استتقالا للضمة حال الرفع دخل التنوين عوضاً من زوال ضمة الياء عن الياء، والتنوين ساكن والياء ساكنة، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وصار التنوين تابعا للكسرة التي كانت قبل الياء، فالكسرة أصلية فيه، فلذلك، قلنا إن الوقف عليه بالروم إذ لا أصل للراء والشين في السكون^(٤) .

المحور الثاني - مذهب الكوفيين في الروم والإشمام

أولاً - موقف القراء من الأخذ بالروم والإشمام :

يقول الإمام بن الجزري في حقيقة الأخذ بالروم والإشمام: "وهو خلاف ما يقوله الناس في حقيقة الإشمام وفي محله، فلم يوافق مذهبا من المذهبين^(٥) وقد ورد النص في الوقف إشارتي الروم والإشمام عن أبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف بإجماع أهل النقل، واختلف في ذلك عن عاصم فرواه عنه الحافظ أبو عمرو الداني وغيره، وكذلك حكاه ابن شيبان عن أئمة العراقيين، وهو الصحيح عنه، وكذلك رواه الشطوي نصاً، عن أصحابه عن أبي جعفر، وأما غير هؤلاء فلم يأت عنهم في ذلك نص إلا أن أئمة أهل الأداء، ومشايخ الإقراء اختاروا الأخذ بذلك لجميع الأئمة

(١) يوسف، (٧٦)

(٢) القصص (٢٤)

(٣) النشر، ج٢، ص١٢٥

(٤) السابق، ج١، ص١٢٦

(٥) يقصد مذاهبيهم في ما يسمع ويرى

فصار الأخذ بالروم والإشمام إجماعاً منهم سائغاً لجميع القراء بشروط مخصوصة في مواضع معروفة^(١).

وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي :

والإسكان أصل الوقف وهو اشتقاقه من الوقف عن تحريك حرف تعذلاً^(٢)

وعند أبي عمرو وكوفيهم به من الروم والإشمام سمت تجملاً^(٣)

وأكثر أعلام القرآن يراها لسائرهم أولى العلائق مطولاً^(٤)

وأكثر ما يجيء الروم والإشمام في إدغام أبي عمرو، فإذا أدغم المضموم أو المكسور فيما بعده؛ فما جاء فيه الإشمام عن أبي عمرو في سورة البقرة ينقسم إلى قسمين: مضموم، ومرفوع^(٥).

(١) النشر، ج٢، ص١٢٢

(٢) فلما كان وفقاً عن الإتيان بالحركة سمي وفقاً، لأن لغة العرب أن لا يوقف على متحرك، فالأصل أن يكون الوقف بالإسكان لهذا، ولأنه أخف، والوقف موضع تخفيف، وقوله تعذلاً أي أن الحرف صار بمعزل عن الحركة ن: إبراز المعاني، أبي شامة، ص٢٦٦

(٣) وصفه بالتجمل أي: عندهم من ذلك أمر جميل من الاحتفال به، والاهتمام بشأنه والقصد له في التلاوة به. قال صاحب التيسير: وردت الرواية عن الكوفيين وأبي عمرو بالوقف، بالإشارة إلى الحركة سواء كانت إعراباً أو بناء، والباقيون لم يأت عنهم في ذلك شيء، واستحباب أكثر شيوينا من أهل القرآن أن يوقف في مذاهبهم بالإشارة لما في ذلك من البيان.

(٤) يشير إلى المشايخ أهل أداء القراءة، وجعلهم أعلاماً لحصول الهداية بهم، وأضافهم إلى كتاب الله لأنهم أهله، وأردوا به القراءة لأنها صناعتهم. وقوله يراها يعني: الروم والإشمام لسائرهم: أي =لباقى السبعة وهم (نافع، وابن كثير، وابن عامر)؛ والعلائق جمع علاقة، أي يراها أولى حبل يتعلق به.

وفي ذلك يقول الإمام بن الجزري: وعن أبي عمرو وكوف وردا نصا وللكل اختياراً أسندا أي ورد النص عن الكوفيين، وأبي عمرو بجواز الروم والإشمام في الوقف إجماعاً، إلا أنه اختلف عن عاصم، فروي عنه جوازهما الداني، وغيره، وابن شيطا من أئمة العراقيين، وأما عين هؤلاء فلم يأت عنهم فيهما نص، إلا أن أئمة أهل الأداء ومشايخ الإقراء اختاروا الأخذ بهما لجميع الأئمة فصار إجماعاً منهم لجميع القراء، فعلى هذا يكون لكل وجه آخر زائد على المختار، وهو الإسكان، ويكون قول (التيسير) من عادة القراء أن يقفوا بالسكون عبارة عن هذا، ولا يفهم الإسكان لهم من

فمن الحروف المرفوعة :

"وإسماعيل ربنا" (١) ، "شهر رمضان" (٢)

ومن الحروف المضمومة :

ونحن نسبح بحمدك" (٣) ، حيث شئتما" (٤)

ومن المجرور الذي فيه الروم :

"فيه هدي " ، "ثم عفونا عنكم من بعد ذلك "

أما قوله - تعالى - "يحكم بينهم" (٥) فقد اختلف القراء فيه ، فذهب زاهبون إلى أنه إدغام ، وذهب آخرون إلى أنه إخفاء (٦) ومما جاء في سورة آل عمران فيه روم المكسور ، وهو حرف واحد ، وهو قوله - تعالى - : "ومن يبتغ غير الإسلام دينا" آل عمران ٨٥ ، ومن المجرور "والحرث ذلك" آل عمران ١٤ ، "من بعد ذلك" آل عمران ٨٩ ، وغيره مما أورده الزجاج في سور القرآن ، من إشماء ، وروم المدغم لأبي عمرو .

ثانيا - مواضع استعمال الروم والإشمام في الحركات :

ويستعمل الروم والإشمام في حركات الإعراب والبناء ، فالإعراب (الرفع ، والجرب) ، والبناء (الضم ، والكسر) ، وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي :
وفعلها في الضم والرفع وارد ورومك عند الكسر والجرب وصلا (٧)

قوله ، والأصل في الوقف السكون ، لأنه يلزم عليه أن كل من قرأ بفرع يكون له وجه آخر على

الأصل وليس كذلك . ن: شرح النويري على الطيبة ، ج ٢ ، ص ٥٠

(٥) إعراب القرآن المنسوب إلي الزجاج ص ٢١٩

(١) البقرة (١٢٧)

(٢) البقرة (١٨٥)

(٣) البقرة (٣٠)

(٤) البقرة (٣٥)

(٥) البقرة (١١٣)

(٦) إعراب الزجاج ص ٢٢١

(٧) أي فعل الروم والإشمام ورد عنهم في المضموم والمرفوع ، ويختص الروم بالمكسور

والمجرور ، ولا روم في المفتوح والمنسوب ، قالوا : لأن الفتحة خفيفة ، فإذا خرج بعضها خرج

و يقول الإمام بن الجزري :

والأصل في الوقف السكون ولهم في الرفع والضم اشممنه ورم (١)

وامنعهما في النصب والفتح بلى في الجر والكسر يرام مسجلا (٢)
والروم من قولك :رمت فعل كذا ،وأنت لم تفعله ،والإشمام من قولك شممت كذا ،إذا وجدت ريحه فذلك أمكن في وجود الفعل من الروم ،فلذلك سموا ما يسمع بالإشمام،وما لا يسمع بالروم .

ثالثا - مذهب الكوفيين في الروم والإشمام :

ما ذكرناه أنفا من الروم والإشمام هو مذهب البصريين ، أما مذهب الكوفيين فهو تسمية الروم إشماما ،والإشمام روما ، عكس القراء ، وعلى هذا خرج مكي عن

سائرهما ،لأنها لا تقبل التبعض كما تقبله الضمة والكسرة ،لما فيها من النقل ،ولأن المنصوب المنون لما تبينت فيه الفتحة لإبدال التنوين فيه ألفا ،لم يرم الباقي ،لأن لا يبقى ذلك على التقريب من لفظه ،وقال مكي :يجوز فيه الروم ،غير أن عادة القراء أن لا يروموا فيه ،وأن يقفوا بالسكون للجميع ن :إبراز المعاني ،ص٢٦٩

وفعل الروم والإشمام وارد في المضموم نحو :من قبل ،والمرفوع نحو :عذاب عظيم ،نستعين ،والروم يجري أيضا في المكسور نحو :هؤلاء،والمجرور نحو :يوم الدين ،وإنما لم يجر الإشمام فيهما لأنه ضم الشفتين ومع كسرهما ،وأما الروم :فهو صوت ضعيف يمكن مع ضم الشفتين ،ومع كسرهما ؛ولم يجوز الروم قارئ من القراء في المفتوح ،نحو :إن الذين ،ولا في المنصوب ،نحو :إن الله ،لأن الفتحة خفيفة لا تبعض ،فإذا خرج بعضها خرج كلها . ن :كنز المعاني ،الإمام شعبة .

(١) أي الأصل في الحرف الموقوف عليه السكون ،فغيره فرع عليه،ووجهه أن الواقف غالبا طالب للاستراحة ،فأعين بالأخف ،ومعادلة للمقابل بالمقابل ،وإن اختلفت الجهة ،لأن الوقف ضد الابتداء بالحركة اختص مقابلة بالسكون ،والوقف عبارة عن تفرغ الحرف من الحركات الثلاث ،وذلك لغة أكثر العرب ،وهو اختيار جماعة النحاة ،وكثير من القراء .ن :شرح النويري على الطيبة ج٢، ص٤٤

(٢) أي محل الروم والإشمام للقراء العشرة الضمة اللفظية ،أو محل الروم فقط الكسرة اللفظية ،أو محل الإشمام الضمة ،ومحل الروم الضمة على الحرف الموقوف عليه ،سواء كانا حركتي إعراب أو بناء ،كان الحرف منونا أو غيره ،محرك ما قبله أو ساكن ،صحيح أو معتل في الاسم والفعل .

الكسائي من الإشمام في المخفوض ، واعلم أن الإشارة تصدق على المسموع والمرئي ؛ لأنها إيماء إلى الحركة بجزئها فيدخل الروم ، أو محلها فيدخل الإشمام^(١) ، وهو أن تشم السكون إشماما يظهر إلى اللفظ وهذا هو الإشمام المطلق عند الكوفيين^(٢) .

يقول مكي القيسي : " وإشمامك ضمة النون الأولى من (تأمنا)^(٣) وهي ساكنة ؛ لأن أول المدغم لا يكون إلا ساكنا ، فإن وقعت الترجمة بالإشمام في المتحرك فهو في الحقيقة روم ؛ لأنه لا يسمع ، نحو : ترجمتهم الإشمام في (سيئت ، قيل)^(٤) ، وشبهه ، هذا إشمام يسمع ، فهو كالروم ، وهي ترجمة على مذهب الكوفيين ؛ لأنهم يترجمون عن الإشمام الذي لا يسمع بالروم ، ويترجمون عن الروم الذي يسمع بالإشمام الذي لا يسمع ، فكأن الروم عندهم من قولك : رمت فعل كذا ، وأنت لم تفعله ، والإشمام من قولك : شممت كذا ، إذا وجدت ريحه ، فذلك أمكن في وجود الفعل من الروم ، فلذلك سمو ما يسمع بالإشمام ، وما لا يسمع بالروم وإشمام المتحرك إلى غير حركته كإمالة الممال إلى غير حركته^(٥) .

المحور الثالث - الجواز والامتناع لكلا الوجهين

أولا - جواز الإشمام مع الإدخال :

وقد وقع الإجماع على إشمام حرف مضموم مدغم فيما بعده ، وهو قوله - تعالى - (مالك لا تأمنا على يوسف)^(٦) والقراء مجتمعون على إشمام الضمة في النون الأولى من "تأمنا" ، ولا يختلفوا فيه إلا رواية شذت عن نافع .

(١) شرح النويري علي الطيبة ، ج٢ ، ص٤٨

(٢) المستوفي في النحو ، ابن الفرخان ، ج٢ ، ص٥٦٤

(٣) يوسف (١١)

(٤) الملك (٢٧)

(٥) الكشف ، ج١ ، ص١٨٧

(٦) سورة يوسف (١١)

قال أبو علي: "وجه الإشمام أن الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه من حيث جمعهما السكون، فمن حيث أشموا الحرف الموقوف عليه إذا كان مرفوعا في الإدراج، أشموا النون المدغمة في تأمنا" (١).

ويجوز ذلك في وجه آخر في العربية، وهو أن تبين ولا تدغم، ولكنك تخفي الحركة، وإخفاؤها هو ألا تشبعها بالتمطيط، ولكنك تختلسها اختلاسا (٢)، وجاز الإدغام والبيان جميعا لأن الحرفين ليسا يلزمانه، فلما لم يلزما صار بمنزلة (اقتتلوا) في جواز البيان فيه والإدغام جميعا (٣).

وهذا ما عول عليه الإمام الشاطبي، من جواز إشمام أو روم حركة الحرف المدغم في مثله، أو مقاربه، وذلك في قوله:

وأشمم ورم في غير باء وميمها مع الباء أو ميم وكن متأملا (٤)

ثانيا - الخلاف بين النحاة وأصحاب القراءات في حقيقة الروم والإشمام:

يقول الإمام الشاطبي:

ولم يره في الفتح والنصب قارئاً وعند إمام النحو في الكل أعمالاً (٥)

(١) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ص ٢١٩

(٢) الروم يشارك الاختلاس في تبعيض الحركة، وبخالفه في أنه لا يكون في فتح ولا نصب كما عرف، ويكون في الوقف دون الوصل، والثابت من الحركة أقل من الذاهب، أي لم يبق في الحركة سوي القليل، أما الاختلاس يكون في الحركات كلها، نحو: أمن لا يهدي، نعمنا، بأمركم، ولا يختص بالوقف، والثابت في الحركة أكثر من الذاهب، كأن يأتي بثلاثيها، فيكون الذاهب أقل.

(٣) إعراب الزجاج ص ٢٢٠

(٤) أي أنه يجوز لك إذا أدغمت حرفا في مثله أو مقاربه أن تشم حركة ذلك الحرف، أو ترومها منبهة على حركة الحرف المدغم، وهذا الحكم ليس بواجب؛ إذ لو كان واجبا لم يختلف في إمالة (عذاب النار. ربنا) "آل عمران ١٩١-١٩٢"؛ وبابه، لأن الحركة حينئذ تكون موجودة فتأمل فقط، وإنما يجيء الخلاف حيث لم ترم، وقد صرحوا فقالوا: لم تمل لذهاب الكسرة، ولو ريمت لم يقل فيها إنها ذهبت، كذا قالوه، ولقائل حذف قولهم: ذهبت الكسرة لما ذهب معظمها "وتسمية مثل هذا النوع إدغاما حالة الروم مجاز، إذ لا يتصور الإدغام المحض مع الروم، لأن الإدغام يستلزم سكونه؛ ورومه يستلزم تحريكه بحركة ما.

وأما الإشمام فيمكن؛ لأنه يشير بشفتيه بعد نطقه بالحرف ساكنا، كذا قالوه، والإشارة بالشفتين إما أن تكون عند نطقه بالحرف الذي فيه الحركة، أو بعد تمام الكلمة؛ فإن كان الأول كان في حكم المتعذر

وتظهر فائدة الخلاف بين مذهب القراء والنحويين في حقيقة الروم في المفتوح والمنصوب غير المنون، فعلى قول القراء لا يدخل على حركة الفتح لأن الفتحة

وإن كان الثاني فلم يقع الإشمام في محله؛ قال أبو شامة في إبراز المعاني: "ويمتنع الإدغام الصحيح مع الروم دون الإشمام، فالروم - هنا - عبارة الإخفاء، والنطق ببعض الحركة، فيكون مذهباً آخر غير الإدغام والإظهار، وهذان المذهبان محكيان عن أبي عمرو من الروم والإشمام، ووجه دخولهما في الحروف المدغمة (وهما من أحكام الوقف) أن الحرف المدغم يسكن للإدغام فشابهه سكن الوقف، فجزت عليه أحكامه .

(°) أي مذهب القراء أن لا روم في المفتوح والمنصوب، قالوا: لأن الفتحة خفيفة، فإذا خرج بعضها خرج سائرهما، لأنها لا تقبل التبويض كما تقبله الضمة والكسرة، لما فيها من الثقل، ولأن = المنصوب المنون لما تبينت فيه الفتحة لإبدال التنوين فيه ألفاً لم يرم الباقي، لأن لا يبقى ذلك على التقريب من لفظه؛ وقال مكي: يجوز فيه الروم غير أن عادة القراء أن لا يروموا فيه، وأن يقفوا بالسكون للجميع؛ وأما أهل النحو فأجازوا الروم في الفتح كما في الكسر والضم، من غير فرق؛ فقولهم: إمام النحو يحتمل أن يريد به أئمة النحو، فهو لفظ مفرد أريد به الجنس، ويجوز أن يريد به المشهور فيهم، المقتردي به منهم، وهو: سيبويه، الذي كتابه قدوة هذا العلم، والضمير في أعمال للروم، وليست الألف للتثنية، إنما هي للإطلاق، فالإشمام لا مدخل له في حركة الفتح، كما لا مدخل له في الكسر، وإنما يختص بحركة الضم، لأن حقيقة ضم الشفتين، وذلك لا يحصل به إلا الدلالة على الضم، وقوله في: (في الكل) يعني: في الحركات كلها، ولم يتعرض صاحب التيسير لبيان مذهب النحويين، قال سيبويه في كتابه: أما ما كان موضع نصب أو جر فإنك تروم فيه الحركة، فأما الإشمام فليس إليه سبيل، ويرى الإمام السخاوي أن مذهب القراء، والقراء من النحاة وغيرهما: أنه لا يجوز الروم في المنصوب والمفتوح من أنه لا يقبل التبويض كما يقبله الكسر والضم بما فيهما من الثقل، ومذهب إمام النحو (سيبويه) وغيره من النحويين: جواز ذلك فيه، لأنه وإن خف وخرج سريعاً، فلا بد من إضعاف الصوت به بعض الإضعاف، وذلك موجود بالاعتبار، والصحيح في تحديد الروم ما قاله شيخنا رحمه الله - من أنه إسماع الحركة بصوت خفي لا أنه الإتيان ببعضها، لأنه لا تتبعض أي حركة كانت إلا أن يعنوا ببعضها بعض صوتها، فإن قيل: فلأي شيء لم ترم الفتحة؟ قلت: القول فيه عندي أن المفتوحة منها ثبتت في الوقف ذلك، نحو: أسباطاً أمماً (الأعراف ١٦٠)، فلما ثبت بعضها ولم يصح دخول الروم فيه لم يدخل الروم في القسم الآخر، فإن قيل: فقد كان الواجب على هذا أن ترام إذا كان بعضها قد ثبت في الوقف، قلت: منع ذلك التباسها بالنوع الآخر الذي لا يرام، وهو الذي بعده الألف المبدلة من التنوين. ن: إبراز المعاني ص ٢٦٩، فتح الوصيد ج ٢، ص ٥١٨، الكتاب ج ٤، ص ١٧١ .

خفيفة فإذا خرج بعضها خرج سائرها ، لأنها لا تقبل التبويض كما يقبله الكسر والضم بما فيهما من الثقل ، فالروم عند القراء غير الاختلاس وغير الإخفاء أيضا ،والاختلاس والإخفاء عندهم واحد ،ولذلك عبروا بكل منهما عن الآخر كما ذكروا في (أرنا ،نعما ،يهدي ،بخصمون)وربما عبروا بالإخفاء عن الروم أيضا كما ذكر بعضهم في (تأمنا)توسعا ،ووقع في كلام الداني في (التجريد)أن الروم والإخفاء واحد ،وفيه نظر^(١) .

ثالثاً- الوقف على المشدد :

اعلم أن الوقف على المشدد فيه صعوبة على اللسان لاجتماع ساكنين في الوقف غير منفصلين ،كأنه حرف واحد ،فلا بد من إظهار التشديد في الوقف في اللفظ ،وتمكن ذلك حتى يظهر في السمع التشديد ،نحو :وليّ ،فالسكن الموقوف عليه قبله ساكن غير منفصل منه .

الساكنين همزة لكان أصعب في الوقف ،وإن كانا منفصلين لبعدهم مخرج الهمزة ،وصعوبة اللفظ بها ،لا سيما إن كانت متطرفة ،نحو : (شيء ،دفع ،ملاء)^(٢) .

وهذا كله إذا وقفت بالسكون أو بالإشمام في المرفوع ،فأما إذا وقفت بالروم فالوقف على ذلك كله أسهل من الوقف بالسكون أو بالإشمام ،لأنك إذا رمت الحركة أثبت الآخر ،وعليه حركة ضعيفة تسمع ،فلم يجتمع في لفظك ساكنان على الحقيقة لأن الثاني قد بقيت فيه حركة مرومة ،فافهم جميع ذلك ،وقس عليه^(٣) .

يقول الإمام بن الجزري :يتعين التحفظ في الوقف على المشدد المفتوح الحركة ،نحو : (صواف ،الحق)فكثير ممن لا يعرف ،يقف بالفتح من أجل الساكنين ،وهو خطأ لا يجوز ،بل الصواب الوقف بالسكون مع التشديد على الجمع بين الساكنين إذ الجمع بينهما في الوقف مغتفر مطلقا^(٤) .

ثانياً - هاء الضمير :

(١) النشر ج ٢، ص ١٢٦

(٢) الرعاية ، ص ٢٥٩

(٣) السابق ص ٢٦٠-٢٦١

(٤) النشر ، ج ٢، ص ١٢٧

وأما هاء الضمير فاختلّفوا في الإشارة فيها بالروم والإشمام، فذهب كثير من أهل الأداء إلى الإشارة فيها مطلقاً، وهو في التيسير، والتجريد، والتلخيص والإرشاد، والكفاية، وغيرها، واختيار أبي بكر بن مجاهد، وذهب آخرون إلى منع الإشارة فيها مطلقاً من حيث حركتها عارضة، وهو ظاهر كلام الشاطبي^(١).
 ، وأشار إليه الشاطبي، والداني^(٢) في جامعهم وهو أعدل المذاهب عندي- والله أعلم -
 .وأما سبط الخياط فقال: اتفق الكل على روم الحركة في هاء ضمير المفرد الساكن ما قبلها، نحو: منه، عصاه، وقال: اتفقوا على إسكانها إذا تحرك ما قبلها نحو: ليفجر أمامه، فأنفرد في هذا المذهب فيما أعلم - والله أعلم -^(٣).

الخاتمة وأهم النتائج

بعد الانتهاء - بحمد الله تعالى - من هذه الدراسة يمكن إيجاز أهم النتائج التي توصلت إليها على النحو الآتي :

- ١- تعدد الآراء حول قضية الروم والإشمام ، وكلها توحى بالإشارة .
- ٢-تعدد أوجه الوقف في كلام العرب .
- ٣-اختلاف مفهوم الروم والإشمام لدى النحاة ، وأصحاب القراءات .
- ٤- العلة من هذه القضية استعملتها العرب لإجراء الوقف مجرى الوصل ؛حتى يظهر للسامع ، أو للناظر حركة الموقوف عليه .
- ٤-مذهب البصريين - فضلهم الله - أن الروم الإتيان ببعض الحركة ، والإشمام الإشارة ، أما مذهب الكوفيين فهو تسمية الروم إشماماً ، والإشمام روما .

(١) النشر، ج٢، ص١٢٤

(٢) السابق، ج٢، ص١٢٤

(٣) وأشار أبو الحسن الحصري بقوله:

وأشم ورم ما لم تقف بعد ضمة ولا كسرة أو بعد أمئيهما فادر .ن:النشر، ج٢، ص١٢٥

المصادر والمراجع

١. بعد القرآن الكريم .
٢. إمام النحاة (سيبويه) الكتاب ، ت:عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢، ١٩٨٢
٣. ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ت:علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية -بيروت -لبنان
٤. الإمام الداني ، التحديد في الإتيان ، والتجويد ، ت:غانم قدوري الحمد ، ط:الأولى - دار عمان ٢٠٠٠
٥. الزجاج ، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، ت:إبراهيم الإبياري ، دار الكتب الإسلامية .
٦. السخاوي ،فتح الوصيد في شرح القصيد ، ت:مولاي محمد الإدريسي ، مكتبة الرشيد .
٧. أبو شامة ، إبراز المعاني ، ت: إبراهيم عطوة عوض ، دار الكتب العلمية .
٨. ابن الطحان ، الإنباء في أصول الأداء ، ت:حاتم صالح الضامن ، ط:الأولى ، مكتبة الصحابة ٢٠٠٧
٩. الإمام الفاسي ، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة ، ت:عبد المجيد نمكاني
١٠. ابن الفرخان ، المستوفي ، ت:محمود بدوي ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٨٧
١١. مكي القيسي ، الرعاية لتجويد القراءة ، ت:أحمد حسن فرحات ، دار عمان ، ط٢ ، ١٩٩٦
١٢. الكشف عن القراءات السبع وعللها وحججها ، ت:محي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، ط٢، ١٩٨٤
١٣. المهدي ، شرح الهداية ، ، ت:حازم سعيد حيدر ، مكتبة الرشيد ، الرياض
١٤. النويري ، شرح طيبة النشر ، ت:مجدي باسلوم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط: الأولى .